

Distr.  
GENERAL

A/54/161/Add.1  
13 September 1999  
ARABIC  
ORIGINAL: ENGLISH

## الجمعية العامة



الدورة الرابعة والخمسون  
البند ٧٦ (ع) من جدول الأعمال المؤقت\*

نزاع السلاح العام الكامل: متابعة فتوى محكمة  
العدل الدولية بشأن مشروعية التهديد بالأسلحة  
النووية أو استخدامها

متابعة فتوى محكمة العدل الدولية بشأن مشروعية  
التهديد بالأسلحة النووية أو استخدامها

مذكرة من الأمين العام

إضافة

المحتويات

الصفحة

٢	..... المعلومات الواردة من الحكومات
٢	..... جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية
٣	..... الهند

.A/54/150 \*

## المعلومات الواردة من الحكومات

### جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية

[الأصل: بالانكليزية]

[٧ تموز/يوليه ١٩٩٩]

تصوت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية منذ سنوات عديدة لصالح القرار المتعلق بهذه المسألة انطلاقاً من موقفها المبدئي، موقف التأييد للقضاء الكامل على الأسلحة النووية. وعلى النقيض من هذا القرار، لم تبدأ أية مفاوضات متعددة الأطراف تفضي إلى إبرام مبكر لاتفاقية بشأن الأسلحة النووية وذلك بسبب الاستمرار في اتباع نظرية "الردع النووي" التي سادت في فترة الحرب الباردة والإصرار الأحادي على عدم انتشار الأسلحة النووية من جانب بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية، بما فيها الولايات المتحدة. ولمنع انتشار الأسلحة النووية بطريقة فعالة فإن من الضروري القضاء على السبب الأساسي لذلك، أي الأسلحة النووية جميعها. وتؤيد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إجراء مفاوضات متعددة الأطراف تفضي إلى إبرام اتفاقية دولية ملزمة قانوناً تنص على القضاء الكامل على الأسلحة النووية التي تشكل تهديداً مستمراً لبقاء البشرية.

## الهند

[الأصل: بالانكليزية]

[٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩]

١ - تؤيد الهند باستمرار إبرام اتفاقية بشأن الأسلحة النووية في وقت مبكر تحظر استحداث الأسلحة النووية ونقلها والتهديد باستخدامها وتنص على القضاء عليها. وتؤكد الهند ما خلصت إليه محكمة العدل الدولية بالإجماع وهو أن هناك التزاما قائما بالسعي بحسن نية إلى إجراء وإتمام مفاوضات من شأنها أن تفضي إلى نزع السلاح النووي بجميع جوانبه تحت رقابة دولية صارمة وفعالة.

٢ - وذكرت الهند أثناء مؤتمر الأمم المتحدة الدبلوماسي للمفوضين الذي انعقد في روما في عام ١٩٩٨ للتفاوض من أجل إنشاء محكمة جنائية دولية أن النظام الأساسي للمحكمة الذي تجري صياغته بعد ٥٠ عاما من اختراع الأسلحة النووية واستخدامها لأول مرة ينبغي أن يحظر صراحة استخدامها بوصفه جريمة. وقدمت الهند تعديلا بإدراج استخدام الأسلحة النووية في قائمة الجرائم التي يكون للمحكمة الولاية عليها. ومما يؤسف له أن التعديل قد أوقف بوسائل إجرائية بتشجيع ودعم من الدول المعترف بحيازتها للأسلحة النووية والدول التي تتمتع بحماية مظلة نووية. وأشارت الهند أثناء المؤتمر إلى أن مضمون هذه الرسالة هو أن المجتمع الدولي قد قرر على مستوى المفوضين أن استخدام الأسلحة النووية، وهي الأسلحة الأكثر عشوائية بطبيعتها، لا يعتبر جريمة؛ ومن الطبيعي أن تترتب على ذلك نتائج معينة، بالرغم من أن الهند ستواصل حملتها كيما يعمل المجتمع الدولي على تجريم الأسلحة النووية.

٣ - وتؤيد الهند بدء مفاوضات في مؤتمر نزع السلاح لوضع برنامج تدريجي للقضاء الكامل على الأسلحة النووية في إطار زمني محدد. وكانت الهند من مقدمي الاقتراح (CD/1570) الذي قدمته الدول الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح التي هي أعضاء في مجموعة الـ ٢١ والذي اشتمل على جملة أمور، ومنها اقتراح إنشاء لجنة مخصصة لنزع السلاح في إطار البند ١ من جدول الأعمال المعنون "وقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي". وقدمت مجموعة الـ ٢١ أيضا مشروع مقرر وولاية لإنشاء لجنة مخصصة لنزع السلاح (CD/1571).

٤ - وتؤيد الهند أيضا إنشاء لجنة مخصصة في إطار البند ١ من جدول أعمال المؤتمر تقوم، على أساس تقرير المنسق الخاص (CD/1299) والولاية الواردة فيه، بالتفاوض على وضع معاهدة غير تمييزية متعددة الأطراف يمكن التحقق منها دوليا وفعليا لحظر إنتاج المواد الإنشطارية من أجل صنع الأسلحة النووية أو أجهزة التفجير النووية الأخرى.

٥ - وإدراكا من الهند لمسؤوليتها كدولة حائزة للأسلحة النووية فقد أكدت بطريقة قاطعة وبلا تحفظ في بيان أصدرته من جانب واحد أنها لن تكون البادئة باستخدام الأسلحة النووية وأنها ترغب دائما في

تعزير هذا الالتزام بالدخول في اتصالات ثنائية بعدم البدء باستخدام الأسلحة النووية أو في مفاوضات متعددة الأطراف لعدم البدء باستخدام الأسلحة النووية على نطاق العالم. وترى الهند، وقد أعلنت أنها لن تكون البادئة باستخدام الأسلحة النووية، أنه لا أساس الآن للقول باستخدام هذه الأسلحة ضد دول غير حائزة لها.

٦ - وفي الدورة الخامسة للمحفل الإقليمي لرابطة أمم جنوب شرقي آسيا المنعقدة في مانبلا في العام الماضي، أكدت الهند أنها تحترم احتراماً كاملاً مركز المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في جنوب شرقي آسيا وأنها مستعدة لترجمة هذا الالتزام إلى التزام قانوني. وكررت الهند ذلك العرض أثناء الدورة السادسة للمحفل الإقليمي للرابطة الذي انعقد في سنغافورة في العام الحالي. وستظل الهند تستجيب للرجبة المعرب عنها لإعلان مثل هذه الالتزامات إزاء المناطق الأخرى الخالية من الأسلحة النووية.

٧ - وتؤيد الهند البدء في مفاوضات في مؤتمر نزع السلاح من أجل التوصل إلى اتفاق لوضع اتفاقية دولية لحظر استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها تحت أية ظروف. كما تؤيد الهند إنشاء لجنة مخصصة في إطار البند ٤ من جدول أعمال المؤتمر المعنون "اتخاذ ترتيبات دولية فعالة لتأمين الدول غير الحائزة للأسلحة النووية من استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها ضدها".

٨ - وبناء على مبادرة من رئيس وزراء الهند أثناء زيارته للاهور، أصدرت الهند وباكستان إعلان لاهور وعتقدتا مذكرة تفاهم في ٢١ شباط/فبراير ١٩٩٩. ووافقت الهند وباكستان على جملة أمور، ومنها ما يلي:

- يتخذ الطرفان خطوات فورية للحد من خطر استخدام الأسلحة النووية عن غير قصد أو بدون إذن ومناقشة المفاهيم والعقائد بغية وضع تدابير لبناء الثقة في مجالي الأسلحة النووية والتقليدية من أجل منع نشوب نزاع؛
- يلتزم الجانبان التزاماً تاماً باتخاذ تدابير على الصعيد الوطني للحد من خطر استخدام الأسلحة النووية الخاضعة لسيطرتهما عن غير قصد أو بدون إذن. ويتعهد كل من الطرفين أيضاً بإخطار الطرف الآخر فوراً في حالة وقوع حادث غير عمدي أو غير مأذون به أو يكون بلا تفسير ومن شأنه أن يشكل خطراً بتساقط غبار تكون له آثار ضارة على الجانبين، أو يؤدي إلى نشوب حرب نووية بين البلدين، إضافة إلى اتخاذ التدابير اللازمة للحد من إمكانية إعطاء أحد الطرفين صورة خاطئة للطرف الآخر عن هذه الأعمال أو الحوادث. ويقوم الجانبان بتعيين أو إنشاء آلية ملائمة للاتصال فيما بينهما لهذا الغرض.

- يواصل الجانبان الالتزام بالوقف الاختياري الأحادي لإجراء تجارب نووية إضافية ما لم يقرر أي من الطرفين وفي ممارسة منه لسيادته الوطنية أن أحداثا فوق العادة قد أضرت بمصالحه الوطنية العليا.

٩ - وتأسف الهند لأن ثلاثا من الدول الخمس المعترف بحيازتها للأسلحة النووية والبلدان المتحالفة قد اعتمدت أثناء مؤتمر عقده هذه الدول في أوائل هذه السنة "مفهوما استراتيجيا" لا يزال يبني أمنها على حيازة واستخدام الأسلحة النووية. وتلاحظ الهند مع الأسف أن الدول الأخرى الحائزة للأسلحة النووية قد أكدت من جديد أيضا، ردا على ذلك، استمرار مركزية الأسلحة النووية في عقيدتها الاستراتيجية. وعلى العكس من ذلك فإن مشروع تقرير المجلس الاستشاري للأمن الوطني في الهند بشأن "العقيدة النووية الهندية" الصادر في آب/أغسطس ١٩٩٩ يبدأ بالقول إن استخدام الأسلحة النووية بصفة خاصة وكذلك أسلحة الدمار الشامل الأخرى يشكل أكبر خطر على البشرية والسلام والاستقرار في النظام الدولي.

١٠ - وريثما يتم القضاء الكامل على الأسلحة النووية، تتحمل الدول الحائزة للأسلحة النووية مسؤولية خاصة بممارسة أكبر قدر من ضبط النفس. وتلتزم الهند، إدراكا منها لمسئوليتها في هذا الصدد بضبط النفس من جانبها وحدها وعلى الصعيدين الثنائي والإقليمي. فعلى المستوى الأحادي تتجه الهند وجهة دفاعية من حيث المفاهيم الأمنية ومواضع القوات والإقلال من نفقات الدفاع الوطني. وتنتهج الهند منذ عهد بعيد سياسة قائمة على التوافق الوطني تستطيع على أساسها تنفيذ ضوابط صارمة على الصادرات الوطنية معززة بذلك سياستها في عدم نقل الأسلحة النووية إلى أي بلد آخر وعدم نقل التكنولوجيا ذات الصلة بالأسلحة النووية إلا في إطار ضمانات ملائمة. وأعلنت الهند التزامها في المجال النووي بعدم البدء باستخدام الأسلحة النووية وبعدم استخدامها، وذلك كجزء من سياستها للردع النووي في حدوده الدنيا ورفض سباق التسلح والمفاهيم والمواقف التي تنتمي لعصر الحرب الباردة. وتظل الهند مستعدة دائما للانضمام إلى عمليات بناء الثقة على الصعيد الثنائي إكمالا لما يتخذ من هذه التدابير على الصعيدين الإقليمي والعالمي. والهند عضو نشط في المحفل الإقليمي لرابطة أمم جنوب شرقي آسيا وهي ملتزمة دائما بتقديم مساهمات إيجابية لمنع انتشار الأسلحة النووية ولنزع السلاح النووي في إطار المحافل الملائمة الأخرى مما يعزز بالتالي من الأمن الإقليمي والعالمي.

-----